

محتوى واحد وتفسيران؛ عقود النفط والغاز الجديدة في العراق ومصير العقود في إقليم كردستان

15-12-2023

الكتاب

محمود بابان

ملخص : من المقرر ان تعلن وزارة النفط العراقية في شباط 2024 اسماء الراغبين في الجولة الخامسة بلص والسادسة من العقود النفطية والغازية لثلاثين حقل، وبالرغم من ان الشركات الكبيرة وبالاخص الامريكية والبريطانية ليست فقط غير راغبة بالمشاركة بل انسحبوا، لكن الشركات الصينية والروسية يرغبون بتوسيع عملهم والفرنسيين اجروا اتفاقية تاريخية، ايضا الشركات الخليجية وبالاخص ارامكو السعودية يطالبون بتغيير صيغة العقد.

من المقرر ان تعلن [وزارة النفط العراقية في شباط 2024](#) اسماء الراغبين في الجولة الخامسة بلص والسادسة من العقود النفطية والغازية لثلاثين حقلاً، وبالرغم من ان الشركات الكبيرة وبالاخص الامريكية والبريطانية ليست فقط غير راغبة بالمشاركة بل انسحبوا، لكن الشركات الصينية والروسية يرغبون بتوسيع عملهم والفرنسيين اجرؤا اتفاقية تاريخية، ايضا الشركات الخليجية وبالاخص ارامكو السعودية يطالبون بتغيير صيغة العقد.

المقصود من الجولة الخامسة بلص الحقول النفطية والغازية التي لم تستطيع جذب الشركات في هذه الجولة وفي 2018 لإستثمار ثروتهم في الصناعة النفطية، لكن ما الذي تغير هذه المرة ومحتوى صيغة "عقد البحث، التطوير ونتاج" EDPC ما هو؟ او بدون بحث DPC ما هو؟ والذي من المنتظر ان تجلب مستثمرين لثلاثين حقلاً نفطي في العراق.

وقد جذب إطلاق عقد التطوير والإنتاج لشركة DPC Total Energy البالغة 60 ألف برميل يوميا في حقلاً ارباطوي اهتمام المستثمرين لهذا النوع الجديد من العقود في العراق. بالاخص بعد خفض " اقل نسبة التزام بالعمل واقل نفقات عمل من قبل شركات الإستثمار".

ايضا التقليل الملكي Royalty في عقود EPDC والتي وضع لها 25% من قبل لكن في هذه الجولة من المنتظر ان تقل بنسبة ملحوظة. ذلك وبالرغم من تغيير اسلوب العقود من حيث مشاركة الإنتاج، نسبة الإنتاج التجاري زاد اذا اخذنا النسبة المئوية كمعيار لمستوى انتاج النفط بدلا من نسبة 10 آلاف برميل والتي وضعت في العقود الماضية. في النهاية الشركات بعد طرح نفقات الإستثمار والنفقات التشغيلية الملكية، يستطيعون ان يستلموا مستحقات مختلفة من ارباح بيع النفط والغاز بالنسبة المئوية.

تلك السطور المقبلة تأخذنا مجددا الى العنوان وشكل عقود حكومي إقليم كردستان مع الشركات النفط والغاز العالمية، لكن اذا كان هناك إختلاف ايضا في النسب ذلك مرتبط بخطورة الإستثمار، وجود البيانات والمعلومات، وجود آبار محفورة والقدرة السياسية والإقتصادية للعراق كدولة وليس شئ مختلف من إقليم كردستان والذي فعلته منذ بداية العقد الماضيين.

30 حقلاً نفطي وغازي في العقود الجديدة للعراق

عمل العراق نحو 15 عاما مع الشركات المحلية ووقع عقود خدمية لكنه لم يفشل في تطوير وحل مشكلة هدر الغاز المصاحب فحسب، بل ايضا اكثر الآبار الآن بحاجة الى تطوير وإستعادة القدرة الإنتاجية Enhance Oil Recovery. بعد نحو 18 عاما من محاولات مشاركة الشركات النفطية الكبيرة للإستثمار في هذا القطاع في الجولة الخامسة من العقود تم تنفيذه بشكل من الاشكال، مثل عقود كريست بتروليوم وتوتال، لكن لم يكن بإمكان ذلك جلب الإستثمار لتلك الحقول التي هي جديدة وشركات وزارة النفط العراقية لا تعمل معها. لذلك شكل العقود تم تعديله بحيث تتمكن من جذب الإستثمار وتأخذ شكل عقد تقاسم الإنتاج PCS.

الآن تم تعديل العقد النفطي والغازي لسنة 2018 بشكل كامل ويريد العراق ان يجذب الشركات العالمية للنفط والغاز للإستثمار في 11 حقول غازية و 3 حقول نفطية في الجولة السادسة و 11 حقول نفطية و 5 حقول غازية و نفطية في الجولة الخامسة بلص.

من خلال تعديل بنود وفقرات الشكليات الجديدين لإنتاج النفط "عقد البحث تطوير واستثمار" EPDC او "عقد التطوير والإنتاج" DPC ، في النوع الثاني الحقول التي تم فيها البحث وتم تجهيز بيانات 2D Seismic ايضا تم حفر آبار تجريبية لها. مثلا في تلك الثلاثين عقدة والحقول النفطية الجاهزة للإستثمار 7 منها فقط بحاجة الى بحث، في حين ان إقليم كردستان في السنوات بين 2004-2012 حيث كانت توقع العقود النفطية والغازية لم يكن فقط لا يوجد 2D Seismic لكن ايضا لم تكن هناك حقول تجريبية ايضا بل كان يتم توقيع العقود استنادا على معلومات حول المنطقة واحتمالية وجود النفط فيها،

لذلك الايرادات الآن 48% منها هي لحكومة إقليم كردستان و 52% لنفقات الإستثمار والنفقات التشغيلية والارباح من اجمالي الواردات. الشئ الملحوظ الآن في القطاع النفطي هو ان حكومة السودان تعمل على تسهيل توقيع العقود النفطية ومن هذه الناحية فإنه قد اخطى خطوتين الى الامام مقارنة بالحكومتين السابقتين. بالاخص العقود المتعلقة بالطاقة والتي من ناحية التوقيع عليها تقدمت كثيرا، ان كان من ناحية توقيع عقد توتال ، كرسست بتروليوم او تثبيت الغاء عقد اكسن موبيل وتوسيع عمل الشركات الروسية، لكن بالنظر الى المشهد كاملا سنرى ان عقد توتال وبعد عامين من توقيعها بعد اجتماعات ومفاوضات عدة لديها مشروع واحد فقط قيد التنفيذ رسميا.

ايضا بالنظر الى بيانات الجدول الاول سنرى بوضوح ان الحقول المجهزة للجولة السادسة تقع في محافظات الوسط وشمال العراق، بعض تلك المناطق وبحسب المادة 140 من الدستور العراقي هي مناطق متنازع عليها، لكن بغداد تعتبرها مناطق عراقية ومثل ما [صرح](#) به وزير النفط العراقي "العقود التي تم التوقيع عليها اغلبها في المناطق التي ليست متنازع عليها".

الوجه الآخر لتلك العقود مرتبط بالوقت للتوقيع والتنفيذ، أي ان تلك العقود اذا سبقت إتفاقية بغداد مع اربيل بخصوص مسألة الطاقة وحسم قانون النفط والغاز في العراق فذلك بالتأكيد سيكون له اثر على النقاشات، والعكس صحيح ايضا.

الجدول (1): العقود الغازية والنفطية للجولة الخامسة بلص والجولة السادسة حسب المحافظات ونوعها

الحقل	جولة العقود	المحافظة	المساحة (كيلومتر مربع)	نوع الحقل	حفر الابار والبيانات المتوفرة
1	الجولة الخامسة	ديالى وواسط	360	نفطي	بلوك البحث- تم حفر بئر واحد
2	الجولة الخامسة	واسط وميسان	1428	نفطي	بلوك بحث
3	الجولة الخامسة	النجف	1398	نفطي	بلوك البحث- تم حفر بئر واحد
4	الجولة الخامسة	النجف	235	نفطي	بلوك البحث- تم حفر بئر واحد
5	الجولة الخامسة	في البحر	400	نفطي	بلوك بحث
6	الجولة الخامسة بلص	ميسان	451	نفطي وغازي	تم حفر بئر واحد
7	الجولة الخامسة بلص	ميسان - لمحافظة اخرى	310	نفطي	تم حفر بئر واحد
8	الجولة الخامسة بلص	نينوى	197	مفطي وغازي	تم حفر بئر واحد
9	الجولة الخامسة بلص	نينوى	162	مفطي وغازي	تم حفر بئر واحد
10	الجولة الخامسة بلص	صلاح الدين	412	مفطي وغازي	تم حفر سبع آبار
11	الجولة الخامسة بلص	النجف وكربلاء	1073	مفطي وغازي	تم حفر ستة آبار
12	الجولة الخامسة بلص	بغداد-صلاح الدين	231	نفطي	تم حفر 12 آبار
13	الجولة الخامسة بلص	واسط	-	نفطي	تم حفر بئرين
14	الجولة الخامسة بلص	المثنى	294	نفطي	تم حفر بئر واحد
15	الجولة الخامسة بلص	النجف والمثنى	8000	نفطي	بلوك البحث- تم حفر بئر واحد
16	الجولة الخامسة بلص	الديوانية، بابل، النجف، واسط والمثنى	6000	نفطي	بلوك البحث
17	الجولة السادسة	نينوى	7300	غازي	تم حفر بئرين
18	الجولة السادسة	نينوى والانبار	7300	غازي	تم حفر بئر
19	الجولة السادسة	الانبار	7100	غازي	-
20	الجولة السادسة	الانبار	8500	غازي	-
21	الجولة السادسة	الانبار	8521	غازي	-
22	الجولة السادسة	الانبار	6665	غازي	-
23	الجولة السادسة	الانبار	6500	غازي	-
24	الجولة السادسة	الانبار	7907	غازي	-
25	الجولة السادسة	الانبار	9001	غازي	-
26	الجولة السادسة	الانبار	8300	غازي	-
27	الجولة السادسة	الانبار والنجف	8500	غازي	-
28	الجولة السادسة	المثنى	4400	نفطي	2D Seismic
29	الجولة السادسة	المثنى	2100	نفطي	2D Seismic
30	الجولة السادسة	المثنى	1700	نفطي	2D Seismic

المصدر: مجلة ميس، العدد 40، 6 أكتوبر 2023 والعقود المقترحة للجولة الخامسة، الخامسة بلص والجولة السادسة.

مصير العقود النفطية لاقليم كردستان بين طلبات بغداد والشركات

في اليوم الخامس من هذا الشهر [شركات الصناعة النفطية في كردستان](#) (ابيكور) ذكروا مجددا في بيانهم

"الحفاظ على حقوق عقودهم" ويرددون ذلك الطلب بشكل رسمي وغير رسمي، هذا التوقع في حين ان بعد زيارة السوداني لأربيل واستمرار المفاوضات لمدة يومين [وزير النفط العراقي أكد](#) " نحن قريبين من الاتفاق ونأكد على تصدير نفط اقليم كردستان عن طريق جيهان، لكن هناك بعض الامور تحتاج الى تغير وبالاخص العقود وسوف نعالج ذلك الامر ايضا قريبا"

مر ثمانية اشهر واكثر من 10 ايام ولم تحل المشاكل ايضا بدأت الشركات ببيع النفط داخليا وبنصف السعر العالمي للنفط، وأثر ذلك سلبا على الميزانية العامة للعراق والدولة والشركات التركية ومواطني اقليم كردستان.

من الناحية الدستورية، [هناك مادتين في الدستور العراقي](#) مخصصتين لمسألة النفط والغاز، المادة 111 والمادة 112 والتي لم تذكر فيهما إدارة وصياغة سياسة البلاد المتعلقة بالنفط والموارد الطبيعية، بل ترك الامر لاجراء قانون النفط والغاز والذي ليس من المعروف ومنذ عقدين متى سيتم اخراج القانون. على الاغلب سوف يتم اخراج القانون في حين انه سيكون سببا لزيادة نفوذ احد الاطراف ويتم تحقيق اهدافه بالكامل من خلال ذلك القانون.

كل الاعين الآن تترقب قرار الحكومة المركزية ووزارة النفط بخصوص كيفية تعديل الاتفاقيات النفطية بين الشركات وحكومة اقليم كردستان، في حين ان حسب [اتفاقية نيسان 2023](#) بين اربيل وبغداد، كان من المفترض ان تأجل تلك المسألة الى حين بعد البدء بتصدير النفط مجددا وليس قبله. وقع اقليم كردستان العقود النفطية والغازية على ضوء قانون النفط والغاز الذي تم التوقيع عليه في برلمان كردستان في [السادس من آب عام 2007](#) والذي اعتبرته المحكمة الفيدرالية غير دستورية في 6 شباط ، اذا تم التعديل على تلك الاتفاقيات اذا سنواجه امرين ملفتين:

اولا هل الاتفاقيات قانونية وسوف يتم التعديل عليها ام انها غير قانونية وسوف يتم عقد اتفاقيات جديدة؟ اذا كانت قانونية وسوف يتم تعديلها اذا ماذا عن قرار المحكمة الفيدرالية التي اعتبرت تلك الاتفاقيات غير قانونية وغير دستورية؟

ثانيا هل توقيع اتفاقية وعمل وزارة النفط العراقية مع شركة كرسيت بترولويوم للإستثمار في 3 حقول نفطية وغازية في محافظة ديالى ومحافظة البصرة ودخولها في مرحلة التنفيذ في [15 من نوفمبر 2023](#) وماذا يعني ذلك؟ لأن تلك الشركة تعمل في اقليم كردستان ولديها عقد، وقبل قرارات المحكمة الفيدرالية ومحكمة تحكيم باريس كان يتم ابلاغهم بعدم العمل مع حكومة إقليم كردستان. ام ان عقود النفط والغاز مختلفة؟ لان كريسيت وفي ضل نفس قانون النفط والغاز لإقليم كردستان وطريقة عقد المشاركة PSC جاءت الى إقليم كردستان ومستمرة في توسيع اعمالها ورفع انتاج النفط والغاز وتصديره الى المناطق التي هي تحت سيطرة بغداد.

النهاية

توقيع ونشر الإتفاقيات الجديدة للجولة الخامسة بلص والجولة السادسة اذا لم تجذب الشركات النفطية والغازية العالمية للإستثمار للعراق اذا ما الذي يجب تغييره لجذب الشركات العالمية للإستثمار في العراق. تصل اضرار ايقاف تصدير نفط كردستان للتسعة اشهر الماضية الى 9 مليار لجميع الاطراف، ولكن ذلك يثير بعض التساؤلات مثلا الحكومة العراقية لماذا غير مستعدة ان تأخذ نصف تلك الثمانون دولار الذي حتى اذا تم اتباع الطريقة القديمة او تشرف الحكومة على عملية البيع تستطيع الحصول عليه، في حين ان الان ومنذ اكثر من 8 اشهر و 10 ايام تم ايقاف تصديره ولم يدخل على حساب الحكومة دينار من ذلك والذي من المفترض ان تكون ايراداته اليومية 28 مليون دولار حسب قانون الموازنة العراقية لعام 2023.

السؤال الثاني متعلق بالشركات النفطية، لماذا الشركات النفطية راضية ان تبيع البرميل بسعر 33-39 دولار ومعترضين على بيعه بسعر البرنت الذي وصل الى 80 دولار مؤخرا، هل تلك الاربعين دولار تجلب لهم ارباحا اكبر من خلال البيع الداخلي اكثر من 80 دولار والتصدير من خلال ميناء جيهان ام ما هي الحقيقة؟

السؤال الثالث متعلق بتركيا، لما تركيا وبجدة الزلازل اوقفت عملية التصدير، وما هي الآن صرحت بأنهم قد ابغوا الحكومة العراقية بشكل رسمي عن طلب تعويض يومي للاضرار التي التحقت بها جراء قرار ايقاف تصدير نفط كردستان، هل تم إعفاء تركيا من قبل الحكومة المركزية حول التعويض الذي ذكر في قرار محكمة باريس؟ ام ان اللعبة هي ان يتم ايقاف تصدير نفط كردستان بحجج ومبررات جديدة في كل مرة.

في النهاية مضمون العقود قد تغير في العراق لذلك يستثمر الآن كل من كرسيت وتوتال انرجي، بإمكاننا ان نقول العقود اصبحت مثل عقود إقليم كردستان، لكن تحت مسميات مختلفة وارباح اقل للشركات المستثمرة، وذلك متعلق بالحقائق التي تم ذكرها في الاعلى وإلا عقود الجولتين الجديدتين من حيث المحتوى ومشاركة الإنتاج PSC هي نفسها مع عقود إقليم كردستان، لكن العناوين تختلف.